

Distr.: General
3 March 2005

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون
البند ٨٨ (أ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/59/486/Add.1)]

٢٤٤/٥٩ - مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢٧٩/٥٥ المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠١، الذي أيدت فيه إعلان بروكسل^(١) وبرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا^(٢)، وقراريها ٢٧٦/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٢٨/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بشأن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ٢/٥٥ المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ الذي اعتمدت بموجبه إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وبخاصة الفقرة ١٥ منه التي تعهد فيها رؤساء الدول والحكومات بمعالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا،

وإذ تدرك أهمية استعراض التقدم المحرز صوب الوفاء بالأهداف والغايات الواردة في برنامج العمل وكذلك الأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، من حيث تناولها للاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا،

وإذ تحيط علما بالإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ٢٠٠٤ والمتعلق بموضوع "تعبئة الموارد والبيئة المؤاتية للقضاء على الفقر في سياق تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا"^(٣)،

(١) A/CONF.191/13، الفصل الأول.

(٢) المرجع نفسه، الفصل الثاني.

(٣) A/59/3، الفصل الثالث، الفقرة ٤٩. للاطلاع على النص النهائي، انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والخمسون، الملحق رقم ٣.

وإذ تحيط علماً أيضاً بقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٦/٢٠٠٤ المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ المتعلق باستراتيجية الانتقال السلس للبلدان التي ترفع أسماؤها من قائمة أقل البلدان نمواً، و ٦٧/٢٠٠٤ المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ المتعلق بتقرير لجنة السياسات الإنمائية عن دورتها السادسة،

وإذ تحيط علماً كذلك بالتقرير المتعلق بأقل البلدان نمواً، لعام ٢٠٠٤^(٤)،

وإذ تسلم بأنه من بين ما سيتطلبه القضاء على الفقر في أقل البلدان نمواً اتخاذ خطوات لتمكين الفقراء، وإطلاق مهاراتهم في تنظيم المشاريع، وفتح الأبواب أمامهم للاستفادة مما لديهم من أصول وتنميتها واستعمالها،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام^(٥)،

١ - تكرر الإعراب عن بالغ قلقها إزاء ضعف تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً^(٦)؛

٢ - تحت أقل البلدان نمواً وشركاءها في التنمية الثنائيين والمتعددي الأطراف على زيادة بذل الجهود المتضافرة واتخاذ التدابير العاجلة للوفاء بأهداف وغايات برنامج العمل في وقت مناسب؛

٣ - تكرر تأكيد طلبها إلى الأمين العام أن يكفل على مستوى الأمانة العامة التعبئة التامة لجميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والتنسيق بينها بصورة كاملة من أجل تيسير التنفيذ المنسق لبرنامج العمل على كل من الصعيد الوطني، والإقليمي، ودون الإقليمي، والعالمى، وكذلك الاتساق في متابعته ورصده، وتطلب، في هذا السياق، إلى الأمين العام أن يشرك رؤساء أفرقة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في التنفيذ المنسق لأنشطة برنامج العمل، وفقاً لولاية كل فريق؛

٤ - تدعو الحدث الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٥ إلى أن يعالج، وفقاً للطرائق التي ستحددها الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين، الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً، لدى استعراض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية؛

(٤) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.04.II.D.27.

(٥) A/59/94-E/2004/77.

- ٥ - **تقرر** إجراء استعراض شامل لبرنامج العمل في عام ٢٠٠٦ في الجمعية العامة في أثناء دورتها الحادية والستين، وفقا للفقرة ١١٤ من برنامج العمل، مع مراعاة أحكام قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ بقاء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وفقا للطرائق التي سيبت بشأنها؛
- ٦ - **تقرر أيضا** أن تنظر في دورتها الستين في طرائق إجراء هذا الاستعراض الشامل؛
- ٧ - **تكرر تأكيد** الأهمية الشديدة لمشاركة ممثلين حكوميين من أقل البلدان نموا في الاستعراض السنوي لبرنامج العمل الذي يجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتطلب، في هذا الصدد، إلى الأمين العام إنشاء صندوق استئماني خاص لتغطية نفقات السفر والإقامة لممثلين اثنين من كل بلد من أقل البلدان نموا من أجل حضور الاستعراض السنوي لبرنامج العمل، على أن يمول هذا الصندوق الاستئماني من التبرعات؛
- ٨ - **تهيب** بالدول الأعضاء التبرع لهذا الصندوق الاستئماني، وتدعو المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص إلى القيام بذلك؛
- ٩ - **توحيب** بالقرار الذي اتخذته مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الحادية عشرة بإجراء تحليلات من خلال التقرير المتعلق بأقل البلدان نموا، لعام ٢٠٠٤^(٤) لأسباب انخفاض حصة أقل البلدان نموا في التجارة العالمية، والصلات بين التجارة والنمو والحد من الفقر، بغية تحديد حلول طويلة الأجل للمشكلة، وفق ما أعرب عنه في الفقرة ٣٤ من توافق آراء ساو باولو^(٦)، وتدعو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى إجراء تحليل للدور الذي يمكن أن تؤديه تنمية المشاريع في الحد من الفقر في أقل البلدان نموا والتوصية بتدابير يمكن للحكومات أقل البلدان نموا أن تتخذها من أجل تعزيز تنمية القطاع الخاص لديها؛
- ١٠ - **تشدد** على أهمية التنفيذ الفعال لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٦/٢٠٠٤ من أجل دعم البلدان التي ترفع أسماؤها من قائمة أقل البلدان نموا؛

(٦) TD/412، الجزء الثاني.

١١ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً مرحلياً سنوياً عن تنفيذ برنامج العمل يتوخى فيه التحليل والاهتمام بالنتائج، وذلك بالتركيز على النتائج الملموسة وبيان التقدم المحرز في تنفيذه.

الجلسة العامة ٧٥

٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤